بيان لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي ينتقدون فيه الفيتو الأميركي في مجلس الأمن، ويحضون كافة الدول على إعادة النظر في علاقاتها مع إسرائيل [مقتطفات].[٢١]

الرياض، ١٩٩٧/٣/٢٦

وذكر البيان الذي صدر عن اجتماعات المجلس الوزاري الخليجي أن الوزراء "عرضوا تطورات عملية السلام في الشرق الأوسط وما يعتريها من تداعيات خطيرة من جراء سياسة الحكومة الاسرائيلية التعسفية وإصرار إسرائيل على إنشاء مستوطنة جديدة في مدينة القدس الشريف وتوسيع المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة وانتهاكها للالتزامات الخاصة بتنفيذ الاتفاقات المبرمة مع السلطة الوطنية الفلسطينية. إن المجلس الوزاري يستنكر هذه السياسات اللامسؤولة والممارسات اللاشرعية للحكومة الاسرائيلية، والتي تمثل خرقاً صارخاً للأسس التي ترتكز عليها عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية، وإعاقة لخطوات بناء الثقة وجهود السلام الصادقة من قبل الأطراف العربية والمجتمع الدولي. كما يندد المجلس بقرار الحكومة الاسرائيلية بناء مستوطنة جديدة على جبل أبو غنيم بالقدس الشرقية، مجدداً رفضه التام لذلك، ويدعوها الى التخلي عن هذا القرار وسياساتها الاستفزازية التي تنذر بالعودة مجدداً نحو تصعيد أعمال العنف والاضطراب على حساب الأبرياء العزل.

وإذ يدعو المجلس الحكومة الاسرائيلية الى الاستجابة للمنطق والحكمة المعبر عنها في المطالب والدعوات والقرارات الصادرة عن المجتمع الدولي بأسره، فإنه يجدد تأكيد أن التوصل الى سلام شامل وعادل ودائم بين العرب وإسرائيل في الشرق الأوسط إنما يستوجب من إسرائيل التقيّد المطلق نصاً وروحاً بكافة الاتفاقات المبرمة والالتزام الكامل بمرجعية مؤتمر مدريد للسلام وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ ومبدأ الأرض مقابل السلام.

إنتقاد الولايات المتحدة

[١] **المصدر**: الحياة، لندن، ١٩٩٧/٣/٢٧.

وإذ يعبر المجلس عن أسفه الشديد لقيام الولايات المتحدة الأميركية، وهي دولة صديقة وراعية لعملية السلام، باستخدام حق النقض ضد مشروع قرار مجلس الأمن الخاص بالممارسات الاسرائيلية، المستنكرة دولياً، في القدس الشرقية، فإنه في نفس الوقت ينتظر من الإدارة الأميركية تكثيف جهودها وممارسة دور أكثر فاعلية في سبيل استئناف مفاوضات السلام على كافة المسارات.

وانطلاقاً من مقررات القمة العربية وقرارات المجلس الأعلى لمجلس التعاون ومقررات القمة الاستثنائية لمنظمة المؤتمر الاسلامي التي عقدت مؤخراً في جمهورية باكستان الاسلامية، والمواقف الثابتة والداعمة لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط، فإن المجلس يطالب الحكومة الاسرائيلية بما يلي:

١- إلغاء القرار والوقف الفوري لأعمال بناء مستوطنة جديدة في القدس الشرقية وأية إجراءات إسرائيلية تهدف الى تغيير الوضع السياسي والسكاني والجغرافي والقانوني والتاريخي للقدس الشريف، والامتناع عن أي عمل أو اجراءات تمثل خرقاً لقرارات الشرعية الدولية واتفاق أوسلو وخطاب الضمانات الأميركية، وعائقاً أمام مسيرة السلام، الأمر الذي لا يخدم الأمن والاستقرار في المنطقة.

٢- الالتزام بتنفيذ الاتفاقات المبرمة مع السلطة الفلسطينية من دون مماطلة وإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين والرفع الكلي للحصار الاقتصادي المفروض على المناطق الفلسطينية، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة كامل حقوقه الوطنية المشروعة بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

٣- استئناف المفاوضات على المسار السوري من النقطة التي توقفت عندها، والانسحاب الاسرائيلي الكامل من الجولان العربي السوري المحتل الى خط الرابع من (حزيران) يونيو ١٩٦٧م.

٤- الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جنوب لبنان وبقاعه الغربي وإعادة كافة الأراضي المحتلة منه الى السيادة اللبنانية، وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥.

ويحث المجلس كافة الدول على إعادة النظر في علاقاتها مع إسرائيل واتخاذ الاجراءات الكفيلة بدعم عملية السلام ودفع إسرائيل الى الوفاء بالتزاماتها وتنفيذ الاتفاقات والتعهدات التي توصلت إليها مع الأطراف العربية في إطار عملية السلام.

كما أكد المجلس الوزاري ضرورة انضمام إسرائيل الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية."....

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/